

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2003 – 2015)

م.د. اقبال هاشم مطشر / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

P:ISSN 1813 - 6729
E:ISSN 2707 - 1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.8>

مقبول النشر بتاريخ 2020/2/17

تاريخ استلام البحث 2020/1/6

المستخلص

تمثل مشكلة البطالة احدى المشكلات المتجذرة التي عانى ويعاني منها الاقتصاد العراقي بالرغم من توفر امكانيات القضاء او الحد منها عبر السياسات الانفاقية بمختلف انواعها الجارية والاستثمارية لما لها من دور تأثيري كبير عليها ، لذا جاء هذا البحث مركزا على دور الانفاق العام في الحد من هذه المشكلة ، ولقد توصل البحث في جانبه التحليلي الى ان السياسات الحكومية الانفاقية التي تبنتها الحكومة والبرامج الإصلاحية بعد عام 2003 كان لها دور كبير في تخفيض معدلات البطالة اذ هدفت هذه السياسات إلى زيادة أعداد العاملين في أجهزة ودوائر الدولة بنحو عام والأجهزة الأمنية بنحو خاص ، فيما اكدت نتائج الجانب القياسي على ان الانفاق العام له دور كبير في التأثير على معدل البطالة في العراق ، وقد اثبتت تلك النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرين وفقا لاختبار التكامل المشترك بالمنهجيتين فضلا عن وجود علاقة سببية قصيرة الاجل وبأتجاه واحد من الانفاق العام الى معدل البطالة ، فيما اوصى البحث بضرورة عدم الاعتماد على سياسات التوظيف في القطاع العام لتقليل معدلات البطالة ، والاعتماد على القطاع الخاص في استقطاب العمالة من خلال تهيئة الظروف الاستثمارية المناسبة والملائمة له والمشجع لتحقيق الارباح ومده بمصادر الطاقة الضرورية التي تعد العامل الاكبر والمثبط في قيام المشروعات بعد الاستقرار الامني والعسكري في البلاد . وكذلك تقديم القروض الميسرة الى العاطلين على العمل للقيام بمشروعاتهم مع تشكيل لجان خاصة لعمل الدراسات الجدوى لتلك المشروعات قبل منح الائتمان ، كذلك ضرورة تقييد واعادة النظر بالعمالة الوافدة الى البلاد في ظل حجم البطالة الحالي .

الكلمات المفتاحية : الانفاق العام ، البطالة ، قياس أثر الانفاق العام على معدلات البطالة في العراق .



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 123 / اذار / 2020
الصفحات 140-159

المقدمة

تمثل البطالة اهم واخطر المشكلات التي تواجه البلدان بمختلف انظمتها ومستويات تطورها الاقتصادي في الوقت الراهن. اذ انها تعد من المشكلات المستعصية في البلدان النامية ، وبالذات العربية لاسيما العراق نظراً لارتفاع معدلاتها بفعل مشكلاته الهيكلية التي يعانيها، فبعد التغيير السياسي بعد 2003 الذي تسبب بتوقف الكثير من المشروعات وتسريح العديد من موظفي وزارة الدفاع والاعلام والاجهزة الامنية ليضيف اعباء اخرى الى اعباء التكلفة الاجتماعية فيه ، وفي ظل سيطرة القطاع العام على الاقتصاد وانحسار الخاص في استقطاب العمالة ، فان الحكومات العراقية المتعاقبة لا ترى سبيل لتقليل البطالة الا من خلال سياساتها الانفاقية وبشقيها وذلك من خلال سياسات التوظيف في القطاع العام ، لذا فقد ساهمت تلك السياسات الحكومية الانفاقية التي تبنتها والبرامج الإصلاحية والتوسع في أجهزة ودوائر الدولة بنحو عام والأجهزة الأمنية بنحو خاص في انخفاض معدلات البطالة .

المواد وطرق البحث

يعاني الاقتصاد من تزايد معدلات البطالة نتيجة ما خلفته احداث عام 2003 من اضرار كبيرة على جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية المهمة والرئيسية في الاقتصاد العراقي كذلك تعطيل الإنتاج في القطاعات السلعية والخدمات و توقف المنشآت الصناعية عن العمل ومن ثم ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وإستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، مما حمل القطاع العام عبء توفير فرص العمل عبر سياسته الانفاقية .

فرضية البحث

تتبع فرضية البحث من " امكانية تأثير الاسياسة الانفاقية على البطالة في العراق .

اهداف البحث

يهدف البحث الى :

- 1- التعرف على ماهية البطالة وتطوراتها في الاقتصاد العراقي
- 2- دراسة وتحليل مكونات الانفاق العام في العراق
- 3- بيان مدى الترابط والاتساق ما بين الانفاق و البطالة في العراق
- 4- قياس وتحليل اثر الانفاق العام على معدل البطالة في العراق

حدود البحث

الحدود المكانية : تمثلت في الاقتصاد العراقي
الحدود الزمانية : شملت المدة 2003-2015

منهجية البحث

لغرض تحقيق الاهداف البحث وبيان صحة او خطأ فرضيته اعتمدت الباحثة على اسلوب التحليل الاستقرائي عبر تحليلها للبيانات قيد البحث وتتبع تطوراتها ومن ثم استنباط الآثار والنتائج معززا ذلك باستعمال الاسلوب الكمي .

هيكلية البحث

لغرض الاحاطة بكافة جوانب البحث ، تم تقسيمه على اربعة مباحث : تضمن المبحث الاول الاطار المفاهيمي والنظري للانفاق العام والبطالة فيما تضمن المبحث الثاني واقع الانفاق الحكومي والبطالة في الاقتصاد العراقي ، فيما بحث المبحث الثالث قياس أثر الانفاق العام على البطالة في العراق، بينما تضمن المبحث الرابع اهم ما توصلت اليه الباحثة من الاستنتاجات وبرز المقترحات بهذا الشأن .

المبحث الاول / الاطار المفاهيمي والنظري للانفاق العام والبطالة

اولا : مفهوم الانفاق العام

هناك عدة تعاريف للانفاق العام، وهذا التعدد في التعاريف لا يعني بالضرورة اختلاف المفاهيم، فهناك من يعرف النفقة العامة على انها " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى السلطات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام (Mithan, 1998 : 221)

كما إن هناك من يعرف الانفاق الحكومي على انه الانفاق الذي تتحمله الحكومة المركزية والحكومات المحلية لإشباع حاجات اجتماعية جماعية (Cauvery et al., 2010 : 27)

مما تقدم يمكن تعريف الانفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو إحدى هيئاتها في انفاقها من اجل اشباع وتلبية الحاجة العامة للأفراد .

ويتضح من التعاريف اعلاه ان الانفاق العام يتكون من عدة اركان يمكن بيانها في الشكل الاتي :



ثانيا : التقسيمات العلمية للنفقة العامة

تتعدد التقسيمات الخاصة بهذه النفقات بتعدد أغراض البحث وتباين بتباين الزوايا التي ينظر منها إليها ، فلا يوجد تقسيم واحد تتبعه كافة الدول فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلائم وظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويمكن بيان هذه التقسيمات كالآتي

1 - النفقات العامة حسب تكرارها الدوري

تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار الى (بيومي ، 1978 : 82) :

أ - **نفقات متكررة**: وهي النفقات العادية التي تتكرر سنوياً من حيث المدة وليس شرطاً أن تتكرر من حيث المقدار، مثال ذلك الإنفاق على رواتب وأجور موظفي الدولة والإنفاق على التعليم، والقضاء والأمن... الخ.

ب - **نفقات غير متكررة**: وهي النفقات غير العادية التي لا تتكرر سنوياً، مثل النفقات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية، والمشاكل الاجتماعية والحروب... الخ.

2 - النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة

يظهر هذا التقسيم النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تقوم بها، بمعنى ان هذا التقسيم يتبع الانشطة المختلفة التي تقوم بها الحكومة اي طبيعة الخدمة التي يهدف الانفاق ادائها.. ووفقا لهذا تنقسم النفقات العامة الى (الشيخ ومحي الدين ، 1974 : 131) :

أ - **نفقات اقتصادية**: تتضمن الاموال المرصودة للقيام بخدمات تستهدف تحقيق هدف اقتصادي كالاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة واعانات المشاريع، وتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الاساسية كالطاقة والنقل... الخ.

ب - **النفقات الإدارية**: تتضمن المبالغ المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب واجور للافراد العاملين في الادارة الحكومية واثمان مستلزمات الادارات كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الامن الداخلي وادامة العلاقات مع الخارج.

ج - **النفقات الاجتماعية**: تتضمن النفقات اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كمساعدة بعض الشرائح او الافراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة كمنح اعانات للاسر الكبيرة العدد ذات المورد المحدود .

3 - النفقات العامة من حيث مقابلها

تقسم النفقات وفق هذا المعيار إلى (عبد الحميد ، 1996 : 64) :

أ - **نفقات حقيقية** : هي النفقات التي تصرفها الدولة مقابل حصولها على السلع والخدمات لتسيير المصالح العامة لذا فهي تدفقا نقديا حكوميا يقابله تدفقا آخر متمثل بسلعة أو خدمة . وتتمثل هذه النفقات بالنفقات الجارية كالرواتب والأجور والصيانة والمستلزمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية كالأثاث والقرطاسية والسيارات والنفقات الاستثمارية الهادفة إلى تكوين رأس المال كنفقات الانشاء والتعمير وإقامة المشروعات الاقتصادية والتجارية والخدمية.

ب - **النفقات التحويلية** : ان هذه النفقات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي بشكل مباشر بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع ، أي إنها تدفقا نقديا حكوميا لا يقابله تيارا اخر من سلعة أو خدمة معينة.

ثالثا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام

يمكن بيان هذه الآثار وفقا لرؤى المدارس الاقتصادية ، فقد اختلفت المدارس الاقتصادية في رؤيتها الى الإنفاق العام والدور الذي يمكن ان يلعبه في الاقتصاد وذلك يعود الى اختلاف الفروض أو المنطلقات النظرية لهذه المدارس. فمن وجهة النظر الكلاسيكية يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في ظل هذه الفلسفة على (العلي ، 2011 : 48) :

1- الحرية الاقتصادية والتي تمثل الحجر الاساس لتحقيق الرفاهية بمختلف انواعها أي ترك الافراد احراراً فيما يمارسونه من أنشطة وذلك لأن التدخل من شأنه أن يعرقل سير النظام الطبيعي ويخلق الأزمات.

2- إن نظام الأسعار قادر في ظل المنافسة الكاملة على تحديد مستوى التشغيل الكامل وتحديد مستوى الدخل القومي بأفضل صورة وتوزيع هذا الدخل على مختلف الأفراد وأكثر الوجوه عدالة، وقد ربطت هذه النظرية بين تحقيق ذلك ووجود "الدولة الحارسة" التي لا تحظى لنفسها الا بأقل قدر ممكن من الوظائف وتمتنع عن التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال القيام ببعض الخدمات ذات الطابع الجماعي كال دفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء ، وسينعكس هذا الدور بشكل مباشر على توجهات الإنفاق الحكومي ومن ثم على دورها لتكون سياسة حيادية مقتصرة على الغرض المالي .

اما من وجهة النظر الكينزية : فعندما لم يكتب للمالية المحايدة (المدرسة الكلاسيكية) الاستمرار، لأنها لم تستطع تقديم الحلول الفاعلة للمشكلات التي استجبت في الحياة الاقتصادية والتي

تجسدت في الأزمة العالمية الكبرى التي ظهرت عام 1929 فوقفت النظرية التقليدية عاجزة عن تقديم الحل الناجح لهذه الازمة مما فسخ المجال للأفكار التي نادى بها الاقتصادي الإنكليزي كينز أن تجد طريقها الى التطبيق والتي وردت في مؤلفه (*) عام 1936 والذي اكد فيه على السماح للحكومة بالتدخل في النشاط الاقتصادي لرفع معدلات التشغيل من خلال رفع مستوى الطلب الفعلي والذي يتكون من الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار فلم يعد دور الحكومة قاصراً على علاج الأزمات وتحقيق التوازن الاقتصادي وانما امتد لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي بعد أن اثبت التحليل الاقتصادي الكينزي فشل نظام السوق وفي تحقيق التوازن الاقتصادي ورفع مستوى الاستخدام من دون تدخل الدولة. وكان من نتائجها أن اكتسب الإنفاق الحكومي أهمية كبيرة في الاقتصادات المتقدمة لما له من دور مهم في الحد من الفقر عن طريق زيادة الإنفاق ومن ثم زيادة الطلب الكلي والذي يعمل على زيادة التشغيل والتوظيف ، كما يبرز استخدامها في إقامة مشاريع البنى التحتية مثل الطرق والمواصلات وتوليد الكهرباء والموانئ . فالنفقات عندهم ذات صلة إيجابية بالنمو الاقتصادي (عوض فاضل اساعيل : 2003 : 365) .

وفي بداية سبعينيات القرن الماضي نشأت المدرسة النقدية إثر تعرض النظام الرأسمالي لظاهر اقتصادية لم يعرفها من قبل تمثلت بتعايش التضخم والركود جنباً الى جنب وتحول التضخم إلى أزمة مستعصية الحل، فعجز الفكر الكينزي بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها وبذلك نشأت المدرسة النقدية بزعامة (Milton Friedman) والتي عرفت بمنهج شيكاغو أو النقديين (Monetarism) حيث قامت على أساس نقد الفكر الكينزي وإعادة إحياء النظرية الكمية التقليدية واستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للحكومات للخروج من هذه الأزمة ومن أهم الأفكار التي جاءت بها المدرسة النقدية ما يأتي (الحلاق ، 2010 ، 190) :

- 1- الحرية الاقتصادية المطلقة، ولا يوجد تعارض بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع.
- 2- يرى النقديون بان عدم التدخل الحكومي كان ذات اثر ايجابي على الاقتصاد حتى مع عدم انسجام المصالح الخاصة مع العامة فان ذلك لا يبرر التدخل لمعالجة هذه المشكلة، ومن ثم على الدولة أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي وتعود الى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما في الحقبة الكينزية.
- 3- ركزت النظرية النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية والاهتمام بعرض النقود كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي بعد أن استهان كينز بالدور الذي تؤديه تلك السياسة ، لذا اكد فريدمان على ضرورة ان تحقيق استقرار نقدي عبر ضبط نمو كمية النقود مما يقود الى تحقيق استقرار اقتصادي وذلك من خلال أبعاد الاقتصاد عن الازمات وتخفيف معدلات البطالة وتحسين الوضع المعيشي للأفراد . (المولى ، 2013 : 15) . وعليه يمكن بيان الاثار الاقتصادية للإنفاق العام وتقسيم كما يأتي :

1 – اثار الإنفاق على الناتج القومي

يعتمد الناتج القومي على:

أ – الطاقة الإنتاجية الكلية

يقصد بها هي قدرة البلد على تحقيق مستويات إنتاجية معينة على وفق ما تتيحه موارده الاقتصادية كالعامل ورأس المال والموارد الطبيعية وتكنولوجيا الإنتاج غيرها. حيث تعد النفقات العامة المخصصة لأغراض الاستثمار أي تكوين رأس المال الثابت أو خلق رأس مال جديد إحدى القوى المؤثرة مباشرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فزيادة النفقات الحكومية الاستثمارية أو الإنتاجية تؤدي الى زيادة مقدار الأصول الرأسمالية مثل (المعدات، والأبنية، والجسور، والطرق، وشبكات الري والبزل) والتي تسهم في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج فكلما زاد البلد من موارده المالية المخصصة لزيادة إنتاج الأصول الرأسمالية، زاد معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم ارتفعت قدرته الإنتاجية (الخطيب وشامية ، 2007 : 94) .

ب الطلب الفعلي

يعد الانفاق احد مكونات الطلب الكلي ومن ثم فانه يؤثر بشكل كبير على الدخل القومي والطاقة الانتاجية في البلاد عبر تأثيره على مستوى عوائد خدمات عوامل الانتاج ، مما ينعكس اجمالاً على الاسهام في تحقيق زيادة في الناتج القومي. كما تشكل فقرة الاعانات التي تقوم الحكومة بمنحها للمشروعات سواء كان تلك عامة ام خاصة اهمية كبيرة في خفض تكاليف الانتاج ومن ثم الاسهام في زيادة معدلات الأرباح لتلك المشروعات ، مما يقود الى زيادة مقدرتها الإنتاجية. اما عن الانفاق الحكومي المتعلق بمفهوم الوظائف التقليدية للحكومة فانه ضروري لتهيئ البيئة الملائمة للانتاج ومن ثم حفزه نحو النمو والزيادة شريطة ان يكون اقل من مستوى التوظيف الكامل وكذلك تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تمكنه من مواكبة اي تغيرات تحصل في الطلب . وبذلك نخلص الى ان التغيرات التي تحدث في الانفاق بكافة اشكاله الاستهلاكية والاستثمارية تؤثر بشكل كبير على الدخل القومي والطاقة الانتاجية . (ناصر ، 2007 : 39) .

2- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي:

يؤثر الإنفاق العام بصورة مباشرة على حجم الاستهلاك القومي وذلك عبر ما يحدثه من زيادة اولية في مقدار حجم الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات ، فمن خلال ما تخصصه الحكومة من انفاق على رعاياها بمختلف صورته سواء بشكل مرتبات او اجور او اعانات فان هذا سيؤدي الى زيادة الاستهلاك والذي يتوقف على MPC للأفراد ، فيما قد تكون الحكومة مستهلكه بذاتها وذلك عندما تقوم بالانفاق على مرافقها العامة المتمثلة بالامن والدفاع والعدالة والخدمات الصحية والتعليمية وبذلك فإنها تكون مستهلكة عند انفاقها على اشباع تلك الحاجات. (الصعدي ، 1990 : 47) .

اما عن الآثار الاجتماعية للإنفاق العام فقد تتضح في أثر الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل ، اذ يمثل الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الرئيسية التي تؤدي دوراً فاعلاً في تصحيح النتائج التوزيعية للدخل فضلاً عن تصحيح الاختلالات الناجمة عن النظام الضريبي. وعليه فهدف خفض الفقر مثلاً يعد من أهداف برامج الإنفاق العام والأمن الاجتماعي في اغلب البلدان. لأنه يؤدي دوراً مهماً في توفير الخدمات العامة، ولا سيما في الدول النامية، ومن ثم فإن مدى نجاح سياسة الإنفاق الحكومي وقدرتها على دعم الفقراء يتوقف على الطبيعة التوزيعية لتلك النفقات ، وقدرتها على الحد من المخاطر والصدمات وتقلبات الدخل ، ومن ثم حماية العوائل من الوقوع في الفقر (Walle, 1995 : 2) .

حيث يُعد الإنفاق الحكومي أحد الخيارات المتاحة أمام الحكومة لتحسين توزيع الدخل وتخفيف الحالات المتطرفة من الفقر وذلك عن طريق تغيير مكونات واتجاهات الإنفاق الحكومي ، وتتمثل هذه المرحلة بقيام الحكومة بإجراء تعديلات على التوزيع الأولي والمقصود به (قيام الحكومة بتوزيع دخول نقدية على الذين شاركوا في توليد الناتج الكلي من السلع والخدمات الذي هو مجموع تكاليف العوائد عوامل الإنتاج) عندما يتعارض توزيع الدخل مع أهداف المساواة والعدالة، وعلى ذلك ومن أجل تضيق حدة التفاوت بين الدخل وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق ما يتوافر لأفراد المجتمع من سلع وخدمات . ولكبر حجم الإنفاق الحكومي مقارنة بحصة الفئات الفقيرة من الدخل القومي فتغيير اتجاهه يمكن أن يكون له تأثير مهم في الدخل الحقيقي للمجموعات منخفضة الدخل من السكان. لأن نصيب الفرد من الدخل يعد مؤشراً على مستوى المعيشة وقدرة الإنفاق في إعادة توزيع الدخل (Jain , 2012:121)

رابعاً : مفهوم البطالة وانواعها

هناك تباين بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالوصول الى مفهوم محدد للبطالة إذ تعددت التعريفات لها ، فيرى بعض الاقتصاديين ان البطالة هي الحالة التي تنطبق على الاشخاص القادرين على العمل و لا يعملون ، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل . و يرى البعض الآخر ان البطالة تتمثل في الاختلال ما بين الطلب على العمل وما بين الفرص المتاحة لذلك مما يعني هناك فجوة ما بينهما تتمثل في عدم حصول البعض على العمل بشكل اجباري وهذا يعزى الى بعض القيود التي تفرضها حدود ما يعرف Absorptive capacity في الاقتصاد .

وتعرف البطالة رسمياً وفق ILO " حالة التي يكون فيها الفرد عاطل عن العمل في الوقت الراهن على الرغم من رغبته وبحته عن فرصة عمل نشطة لمدة من الزمن " (لاسكوا : 131) .
و عرف ايضا بأنها " عدم استخدام المجتمع لقوته العمالية بشكل كامل بغض النظر عن اسباب عدم الاستخدام سواء كانت اجبارية ام اختيارية " (لاسكوا ، : 132) .

خامساً : انواع البطالة

هناك العديد من انواع البطالة يمكن تبيانها كما يأتي :

1 – البطالة الصريحة

يقصد بها عدم قدرة الافراد على الحصول على عمل على الرغم من انهم القادرون و راغبين و باحثين عن العمل عند المستوى الاجري السائد ، و يعد شكل الظاهر للبطالة اكثر الاشكال شيوعاً لهذا النوع من البطالة ،اذ يتزايد معدل هذا الشكل من البطالة في البلدان الصناعية في ظل الكساد الدوري لكن عادة ما تقدم الحكومة بتقديم اعانة للذين يعانون من هذه البطالة ، فيما ، تكون ذلك الشكل في البلدان النامية اكثر قسوة وانتشارا وهذا ناجم عن عدم وجود انظمة الاعانة وكذلك غياب و ضالة برامج المساعدات الحكومية (نجا ، 2005 : 8) .

2 - البطالة الهيكلية

تنتشئ هذه البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد هذه التغيرات قد تكون على أثر اكتشاف مورد جديد كالبتترول مثلاً ونضوب مورد قديم كالفحم، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عمال المناجم لأن المهارات التي لديهم لا تتلاءم ومتطلبات العمل في مجال الإنتاج البترولي، أي هي البطالة التي تصيب قوة العمل نتيجة للتغيرات التي تصيب الاقتصاد القومي كحالة التطور التكنولوجي لبعض الصناعات أو فروعها الإنتاجية ، وقد يكون التغير الهيكلي بسبب ظهور سلع جديدة في الأسواق تحل محل سلع قائمة وتحقق إشباع أفضل للحاجات الأمر الذي يشجع الإقبال عليها وتوسع إنتاجها على حساب السلع القديمة (مراد ، 2008 : 67) .

3 - البطالة الموسمية

تشتمل هذه البطالة الافراد القادرين على العمل الا انهم لا يعملون وان تعطلها يكون بشكل موسمي وذلك بفعل طبيعة الطلب على العمالة في اوقات معينة ، لا سيما في قطاعات السياحة والزراعة او الصيد ، اذ ان هذه القطاعات تشهد فترات من الركود مما يقود الى تسريح بعض العاملين في تلك القطاعات ولكن بشكل مؤقتاً (نجا ، 2005 : 25) .

4 – البطالة المقنعة

تنصرف البطالة هنا إلى الأفراد الذين يعملون فعلاً ولكنهم لا يضيفون شيئاً يذكر إلى الإنتاج القومي، فهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات بحث لو سحبنا هؤلاء الذين في بطالة مقنعة من الاقتصاد لما تأثر الإنتاج القومي ، ويكون هذا النوع أو الشكل من البطالة يتواجد بوضوح في الاقتصاديات النامية ولاسيما التي يغلب فيها النشاط الزراعي، حيث يتكدس

فائض الأيدي العاملة التي لا تجد لها مجالات عمل منتجة في مجالات غير منتجة بطبيعتها أو تضطر لممارسة أي عمل حتى لو كان لا يؤدي إلى أي إنتاج. فالبلدان النامية تتميز بوجه عام بوفرة كبيرة في العمال بينما فرص العمل المتاحة فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج بشكل عام وهنا يتواجد فائض عمل كبير يحاول الحصول على أي دخل مهما كان انخفاضه وهذا يدفعه للاشتغال في أي أعمال حتى لو كانت غير منتجة (صقر ، 2006 : 68).

5 - البطالة الاختيارية

تشتمل هذه البطالة الافراد القادرين على العمل الا انهم لا يرغبون فيه لعدم ملائم الاجر السوقي لهم ومثال ذلك الاغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الاجر المتاح وبعض المتسولين وكذلك العاملين سابقا بوظائف ذات اجور مرتفعة مما جعلهم غير راغبين بالعمل في وظائف باجور اقل. لذا فان هذه البطالة لا يمكن احتسابها ضمن قوة العمالة في المجتمع (صقر ، 2006 : 68) .

سادسا : الآثار الاقتصادية للبطالة .

تتمثل التكاليف الاقتصادية للبطالة بالآثار والخسائر الاقتصادية التي يتحملها المجتمع عندما لا يتم الاستثمار لعناصر الانتاج المتاحة لاسيما عنصر العمل و تكون الآثار على مستويات الاجور والاستهلاك والاسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، فمثلاً الخسارة الاقتصادية التي يعبر عنها بكمية السلع و الخدمات التي فقدها المجتمع نتيجة للأيدي العاملة المتعطلة او لساعات العمل الضائعة. ومن الآثار الاقتصادية للبطالة نذكر منها وفقا للمخطط الاتي (الغنام : 2007)

- 1 - اثرها في الدخل وتوزيعه وذلك من خلال التغير في الناتج المحلي ، مستوى التوظيف
- 2- اثرها في الاستهلاك والميزان التجاري.
- 3 - هبوط القدرات الشرائية في الاقتصاد مما يقود الى هبوط قوى السوق الحقيقية
- 4 - اثرها في ضعف قدرة الاقتصاد الى الوصول الى مستوى التوازن الكامل
- 5 - تزايد الابعاء المالية بالنسبة للحكومة نظرا لما ستقدمه من اعانات للعاطلين وارتفاع الاستهلاك العام على حساب الاستثمار .
- 6 - يعد عنصر العمل من عناصر الانتاج الرئيسية ، وعدم استغلاله بالشكل الصحيح يؤثر على الاقتصاد فرصة تلبية الحاجات التي يمكن ان توفرها القوة العاملة العاطلة وتمثلة في زيادة الناتج الكلي

سابعا : الآثار الاجتماعية و النفسية للبطالة .

تمثل هذه الآثار من اهم المشاكل التي تواجه الافراد في البلدان على مختلف مستويات تطورها كون البطالة تقود الى انتشار الفقر في الاوطان و ما ينجم عنه من تأثيرات اجتماعية ونفسية وجسدية سلبية . إذ اثبتت الإحصاءات العلمية ان ارتفاع نسبة ممن يعانون من فقدان احترام الذات والشعور بالفشل في صفوف العاطلين، وكذلك شعورهم بالملل وان نسبة يقظتهم العقلية والجسمية متدنية منخفضة مما يقود كل ذلك الى توليد مشكلات كبير توصلهم لامراض نفسية او الادمان على العقاقير المخدرة والجرائم وقد تصل لحد ضعف الانتماء للبلد و كراهية المجتمع لينتهي الامر بالعنف و الارهاب، ونجد احيالا متعددة باكملها تدخل سوق العمل في الدول النامية والمتقدمة دون ان تنال حقها في العمل و تحظى بفرص للدخل و الاستقرار المهني والشخصي، كما يؤدي الى الافات الاجتماعية و الاقتصادية و اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء. كذلك فأن تأثير البطالة في المجتمع يمتد تأثيرها ليس فقط على العاطلين وانما ايضا الى العاملين فعلا نتيجة ارتفاع نسبة الاعالة (ابراهيم ، 2008 : 5).

المبحث الثاني / واقع الانفاق الحكومي والبطالة في الاقتصاد العراقي

اولا : دراسة وتحليل واقع الانفاق الحكومي في العراق

سيتم التركيز على التقسيم الاقتصادي للانفاق العام ، اذ يقسم الى :

1 - الانفاق الجاري والذي يتمثل فيما تقدمه الحكومة من خدمات عامة واجور ورواتب الى مواطنيها فضلا عن ما تقدمه من منح ومساعدات الى شرائح اجتماعية معينة ويعرف هذا النوع من الانفاق بالانفاق التحويلي .

2 - الانفاق الاستثماري والذي يتمثل في الاموال المنفقة لاغراض الاستثمار في المشروعات الانتاجية التي تساهم في انتاج السلع والخدمات ، اي ذلك الانفاق الذي يسهم في زيادة الطاقات الانتاجية ومن ثم GDP.

تشير بيانات الجدول والشكل (1) ونتيجة للتغيرات الكبيرة في الوضع الاقتصادي للعراق والتي تمثلت في الغالب بالتوجه نحو اقتصاد السوق وفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون رقابة نوعية وكمية على السلع والخدمات المستوردة ، كذلك حرية التحويل الخارجي للعملة الأجنبية ، فضلا عن توسع الأجهزة الإدارية للحكومة ومؤسسات الجيش والشرطة ، كذلك الزيادة التي حصلت في مستويات الأجور والرواتب ، تزامن ذلك مع ارتفاع الأسعار لينعكس كل ذلك في ارتفاع الإنفاق العام وبشقيه الجاري والاستثماري ليبلغ (13,6) و (3) ترليون د/ع عام 2004.

لقد شهدت مدة البحث تزايداً مستمراً في الإنفاق الجاري بالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط عام 2009 ومع ذلك فهو يشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام ، إذ بلغت (67%) للمدة 2003 - 2015 ، ويعود السبب في عدم انخفاضه بشكل ملموس إلى عدم مرونته ، نظراً لحساسية مكوناته ، وما لذلك من تداعيات اجتماعية سلبية ، وحتى مع انخفاض أسعار النفط الخام عام 2014 ، لتسجل (91 د/ب) بعد أن كان (102,3 د/ب) عام 2013 ، وبمعدل انخفاض مقداره (10,5%) ، فإن الرقم المطلق للإنفاق الجاري لم ينخفض ، وإنما انخفض معدل نموه من (13,3%) عام 2013 إلى (0,4%) عام 2014 .

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري العام ، فقد تأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ، إذ يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها ، نتيجة مرونة مكوناته اتجاه تلك التقلبات ، فضلاً عن سياسة المناقلة بين النفقات ، فقد أخذ بالتزايد المستمر حتى أزمة المالية عام 2008 ليبلغ مايقارب (22,9 ترليون د/ع) إذ بلغ معدل الزيادة حوالي (658,7%) مقارنة بعام 2004 ، لينخفض في العام التالي إلى (13,4) ترليون د/ع ، وبمعدل انخفاض مقداره (41,6%) ، ليستمر بعد ذلك بالتزايد حتى نهاية عام 2013 لينخفض بمعدل (10,8%) في عام 2014 مقارنة بالعام السابق ، وإن سبب انخفاضه في عامي (2009 و 2014) يعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية .

أخيراً ، فقد شكل الإنفاق الاستثماري العام نسبة (32,5 %) من إجمالي الإنفاق العام للمدة (2003 – 2015) .

لذا يلاحظ مما سبق مدى الاتساق ما بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الاستثماري العام ، إذ يزداد مع زيادة الأسعار وينخفض بانخفاضها . في حين يتضح أيضاً ضعف ذلك الاتساق مع الإنفاق الجاري ، إذ إن انخفاض أسعار النفط لا يؤثر عليه بشكل كبير بسبب ضعف مرونته اتجاه الأخير ، لذلك تلجأ الحكومة في حالة انخفاض الإيرادات إلى تأمينه عن طريق الاقتراض وكذلك اتباع سياسة المناقلة بين النفقات .

**قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق
للمدة [2003 – 2015]**

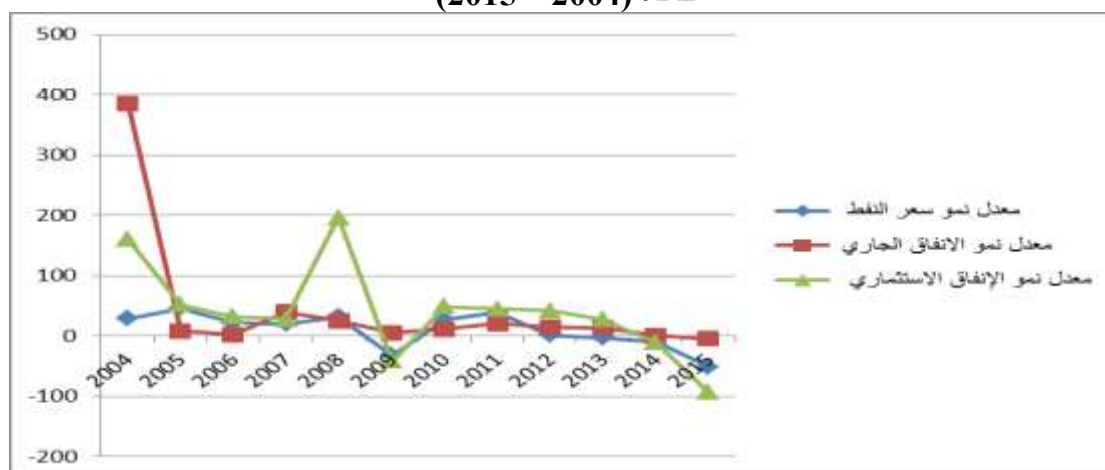
**الجدول (1) تطورات أسعار النفط العراقية والإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة
(2003 - 2015) (مليون /د/ع)**

السنة	سعر النفط برميل (د/ب)	معدل نموه %	الإنفاق الجاري العام	معدل نموه %	الإنفاق الاستثماري العام	معدل نموه %
2003	24,4	-	3631594,9	-	-	-
2004	31,4	28,7	13608947,3	384,8	3014733	159,7
2005	45,6	45,2	14683390,3	7,9	4572018	51,7
2006	55,6	21,9	14984454,1	2,1	6027680	31,8
2007	66,7	19,9	20871484	39,3	7723043,7	28,1
2008	87,9	31,8	26139166	25,2	22873474,6	196,2
2009	59,4	32,4-	27517759,7	5,3	13369508,7	41,6-
2010	75,6	27,3	30660743,7	11,4	19895190	48,8
2011	105	38,8	36999562,9	20,7	28809059,7	44,8
2012	106	1	42158634,3	13,9	40907216	42
2013	102,3	3,5-	47755742,7	13,3	52072517	27,3
2014	91,6	10,5-	47946900,1	0,4	46431892	10,8-
2015	44,7	51,2-	45506443,6	5,1-	23099651	93,1-

المصدر :

- 1- وزارة النفط ، شركة تسويق النفط ، شعبة المعلومات ، نيسان 2017 ،
- 2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، (مديرية الحسابات القومية ، مديرية الأرقام القياسية ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية) ، سنوات متعددة ، النسب من اعداد الباحثة استنادا الى الجدول نفسه .

الشكل (1) تطور معدلات نمو اسعار النفط والانفاق العام بشقية الجاري والاستثماري في العراق
للمدة (2004 – 2015)



المصدر : اعداد الباحثة استنادا الى الجدول (1)

ثانيا : دراسة وتحليل واقع سوق العمل العراقي

شهد العراق بعد احداث عام 2003 تغير كبير على كافة الاصعدة لاسيما السياسية والاقتصادية منها، إذ كان لتلك الاحداث اضرار كبيرة على جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنى التحتية المهمة والرئيسية في الاقتصاد العراقي فضلا عن تعطيل الإنتاج الكلي للقطاعات السلعية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية... الخ، اضافة الى توقف المنشآت الصناعية عن العمل وإنخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (ضعف المعدلات الاستثمارية) ومن ثم ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وإستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وأصبح الإعتماد الشديد على القطاع النفطي وهذا يمثل إقتصاداً ريعياً أحادي الجانب والتي تعد صفة ملازمة للإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي، إذ أثر ذلك من خلال سيطرة النفط على التجارة الخارجية من خلال تأمين جزء كبير من الإيرادات النفطية لسد زيادة الإستيرادات بسبب النزعة الإستهلاكية المفرطة لدى الأفراد في المجتمع العراقي، فضلاً عن الإختلال في التوازن بين الإستثمار والإدخار. وبفعل تلك الأحداث حمل القطاع العام الثقل الأكبر في إستخدام العمالة وفي أغلب الحالات تكون مخزناً لقلّة الإنتاجية والعمالة غير الماهرة والبطالة المقنعة، فضلاً عن إتساع حجم الفجوة ما بين العرض والطلب على العمل، إذ تتسم سوق العمل العراقية بارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة لإرتفاع معدل نمو السكان والقوى العاملة يقابله بطئ في نمو الطلب على العمل ، وإرتفاع نسبة مشاركة الذكور نسبة إلى مشاركة الإناث في سوق العمل.

أيضاً تميزت السوق العراقية بالإنفلات حيث التحررية التجارية، يقابلها توقف في المشاريع الحكومية والخاصة عن العمل بسبب المنافسة الشديدة بين منتجاتها والمنتجات المستوردة سواء على مستوى الأسعار أو الجودة بعد رفع القيود والضرائب على السلع والمنتجات المستوردة، فضلاً عن إنخفاض مستويات الإنتاجية وكفاءة الإدارة بسبب قصور مستويات التعليم والتدريب المهني . وبذلك فإن نتيجة الإختلالات في السوق العراقية أدت إلى ظهور مشكلة البطالة بشكل واضح وصريح وخاصة بين أوساط الشباب المتعلم، وزيادة تشغيل الأحداث غير المتعلم (إرتفاع نسبة العمالة غير الماهرة) وإرتفاع نسبة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب ظاهرة الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، بسبب الظروف المستجدة التي مرت بالعراق، هذه المشكلة التي تمس إستقرار المجتمع العراقي نظراً لآثارها السلبية الإقتصادية، الإجتماعية انفة الذكر .

بعد عام 2003 تفاقمت معدلات البطالة وتنوعت إتجاهاتها وتعددت أسبابها ، إذ تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الوقت الحاضر لرفع معدلاتها إذ بلغت نسبتها (26.8%) عام 2004 (29.4%) ذكور و(15%) إناث، ومن ثم بدأت بالتراجع لتصل (17.5%) عام 2006 (23،16%) ذكور وإناث على التوالي، وإلى (15.3%) عام 2008 (14%) ذكور و(20%) إناث حسب مسح التشغيل والبطالة (2003-2008) ويعزى سبب هذا التراجع بمعدّلها إلى طبيعة سياسة التوظيف التي انتهجتها الحكومة والبرامج الإصلاحية بعد عام 2005 والتي تهدف إلى زيادة أعداد العاملين في أجهزة ودوائر الدولة بنحو عام والأجهزة الأمنية بنحو خاص كذلك تزايد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق، وواصل معدل البطالة بالإنخفاض البسيط ليستقر بمعدل (11.1 ، 11.9%) في عامي 2011 و2012، ومن ثم عاودت بالإرتفاع لتصل إلى (13.2%) عام 2015، وعلى الرغم من التذبذب في نسبها إلا إن هذه النسب تعد مرتفعة عند مقارنتها بالدول الأخرى.

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للسنة [2003 – 2015]

ان تزايد معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني تعد واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها ، لما لها من إنعكاسات كبيرة وعميقة وخطيرة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والإجتماعية والأمنية ، الامر الذي زاد من حدتها هو إنتشارها بشكل كبير وبكافة أنواعها المختلفة مقابل إستمرار الضعف في قدرة القطاعات الاقتصادية على إستيعاب الأعداد المتزايدة من هذه الأيدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه. لذا فإن تناميها بنحو جلي يعكس مدى الإختلال الهيكلي للقطاع الخدمي والذي ينبغي معالجته على مستوى الإقتصاد الكلي، وليس بالأعتماد على أساليب لا تلبث ان تزول .

ان من اهم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة للحد من مشكلة البطالة هي توفير العمالة الناقصة والغير محمية وذلك من خلال إعتداد أسلوب العقود الوقتية كصيغة من صيغ التشغيل للحد من البطالة وخاصة الخريجين. ومن خلال المسح الذي تم اجرائه على أوضاع الشباب 2012 تبين حصول الشباب على العمل من خلال العلاقات العائلية والشخصية بنسبة (52.5%)، أما الخبرة في العمل فكانت نسبتها (18%) في حين حصل مستوى التعليم والشهادة على نسبة (8.7%) وتوقع الشباب في حصولهم على العمل من العلاقات على الإناث (تقرير التنمية البشرية، 2014: 48-51).

ان المؤسسات التعليمية هي المسؤولة عن توفير رأس مال بشري، وبالتالي فانها تتحمل عبء تنمية الافراد وفقا لامتطلبات السوق المتميز بالديناميكية والتغير المستمر ، وبالتالي في تساهم في زيادة اعداد البطالة كونها نتيجة تخريجها لاعداد هائلة من الطلبة ليس لهم فرص عمل في ظل تضخم العرض في سوق العمل . (الحبيب، 1981: 23).

أما من الناحية البيئية فعند اجراء مقارنة بين الحضر والريف فاننا نرى ان معدل البطالة قد تراجع في الحضر من (30%) عام 2003 إلى (15.2%) عام 2008 وإلى (11.5%) عام 2015 ، بينما إنخفضت في الريف من (25.4%) عام 2003 إلى حوالي (13.4%) عام 2008 و(8.8%) عام 2015 وذلك لالتحاق اكثر الفئات الشابة في وزارة الدفاع والداخلية مما خفض نسبتها في الريف . وهذا ما يوضحه الجدول والشكل (2) .

الجدول (2) معدلات البطالة حسب الجنس والبيئة (2003 - 2015)

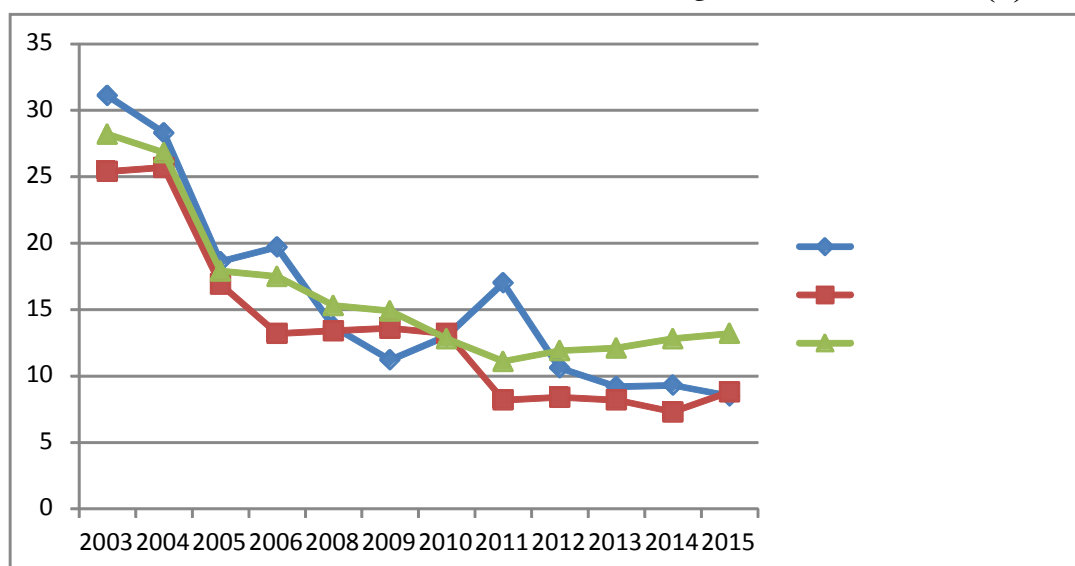
معدلات البطالة %	بطالة الريف			بطالة الحضر			السنوات
	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
28.2	25.4	6.7	28.9	30	22.3	31.1	2003
26.8	25.7	3.1	31.2	27.7	22.4	28.3	2004
17.9	16.9	2.6	20.2	19.3	22.7	18.6	2005
17.5	13.2	8	15	22.9	37.3	19.7	2006
17.5	-	-	-	-	-	-	2007*
15.3	13.4	8.4	15.2	15.2	25	13.7	2008
14.9	13.6	4.2	14.8	15.4	24.7	11.2	2009
12.8	13.2	4.1	13.3	14.9	24.9	13.0	2010
11.1	8.2	7.7	7.8	13.0	27.0	17.0	2011

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة [2003 – 2015]

11.9	8.4	8.5	8.4	13.3	28.2	10.6	2012
12.1	8.2	9.1	7.1	12.4	26.6	9.2	2013
12.8	7.3	9.9	6.9	11.9	25.4	9.3	2014
13.2	8.8	12.9	7.1	11.5	22.2	8.5	2015

الجدول : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، سنوات متعددة ، * عدم القدرة على ايجاد البيانات بشكل مفصل من ناحية البيئة والجنس .

الشكل (2) تطور معدلات البطالة على مستوى الريف والحضر والعراق اجمالاً للمدة 2003-2015



المصدر : اعداد الباحثة استناداً الى الجدول (2)

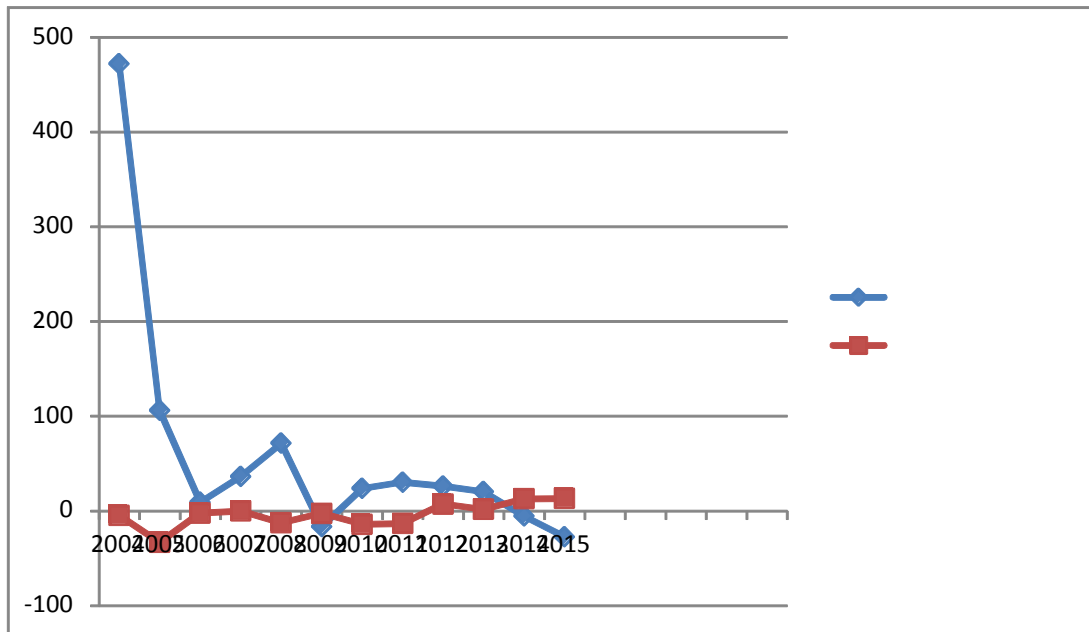
ثالثاً : اثر الانفاق العام على ظاهرة البطالة

بعد ان بينا فيما سبق واقع الانفاق العام وسوق العمل العراقي نأتى الآن الى بيان مدى الترابط والاثـر الذي يتركه الانفاق العام كونه متغير مستقل على معدلات البطالة كونها متغير تابع ، اذ يلاحظ من الجدول (3) والشكل (3) ان التزايد الذي حصل في الانفاق العام بعد عام 2003 والذي يعزى كما اسلفنا الى تغيير سياسات التوظيف وتعديل مخصصات الرواتب والاجور وتوسع الكوادر الادارية والفنية للدوائر الحكومية وكذلك القطاع العسكري والامنـي الامر الذي ادى الى استقطاب عدد كبير من الايدي العاملة مما ساهم ذلك في انخفاض معدلات البطالة في البلاد ، اذ اخذت معدلات نمو البطالة بالانخفاض بشكل تدريجي بدأ من (-4,9%) عام 2004 الى حوالي (-13,3%) عام 2011 ، وهذا فسر انخفاض معدلات البطالة من حوالي (28,2%) عام 2003 الى حوالي (11,1%) عام 2011 والذي جاء كما اسلفنا الى تزايد حجم التوظيف المالي في المرافق الحكومية الى اكثر من خمسة اضعاف عما كان عليه قبل عام 2003، ثم اخذت معدلات البطالة مساراً مختلفاً عما كانت عليه في السابق لتزداد بنقطتين لتصبح في اخر المدة حوالي (13,2%) عام 2015 بعدما كانت (11,1%) عام 2011 ، وذلك

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة [2003 – 2015]

يعود الى عدم قدرة القطاع العام على استيعاب القوى العاملة الجديدة لا سيما بعد ان اصبح عدد العاملين في القطاع العام ما يقارب (7) مليون موظف ، فضلا عن انحسار فرص التوظيف على الاحزاب السياسية واتباعهم في ظل توافد قوى عاملة جديدة من الخريجين فضلا عن ارتفاع عدد الايدي العاملة النشيطة في سوق العمل العراقية متزامنا ذلك من ما افرزتها احداث عام 2014 من تعطيل العديد من المحافظات الغربية و خروج الكثير من الصفوف العسكرية والامنية والتي ادت الى تزايد معدل البطالة ، اذ ان انخفاض الانفاق لم يؤثر على هذا المعدل بسبب عدم مرونته للاخير في حالات الانخفاض على العكس من حالات الزيادة .

الشكل (3) تطور معدلات نمو الانفاق العام والبطالة في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر : اعداد الباحثة استنادا الى الجدول (3)

الجدول (3) تطور الانفاق العام ومعدلات البطالة في العراق للمدة 2003 – 2015

السنة	الانفاق العام	معدل النمو	معدلات البطالة %	معدل النمو
2003	3631594.9	-	28.2	-
2004	16623680.3	471.8	26.8	4.9-
2005	19255408.3	106.1	17.9	33.2-
2006	21012134.1	9.1	17.5	2.2-
2007	28594527.7	36.1	17.5	0
2008	49012640.6	71.4	15.3	12.6-
2009	40887268.4	16.6-	14.9	2.6-
2010	50555933.7	23.6	12.8	14.1-
2011	65808622.6	30.2	11.1	13.3-
2012	83065850.3	26.2	11.9	7.2

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للسنة [2003 – 2015]

2013	99828259.7	20.2	12.1	1.7
2014	94378792.1	5.5-	12.8	5.8
2015	68606093.6	27.3-	13.2	3.1

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى جدول (2)

المبحث الثالث / قياس أثر الانفاق العام على معدلات البطالة في العراق

اولا : توصيف النموذج

بعد ان بينا طبيعة العلاقة من الناحية التحليلية نأتي الان لقياسها باستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews9 معتمدين على نفس البيانات الي تم الاعتماد عليها في التحليل بعد ان قمنا بتحويلها من بيانات سنوية الى فصلية وفقا للبرنامج المذكور وذلك بهدف الحصول نتائج اكثر دقة و واقعية كذلك توافقها والنظرية الاقتصادية ، وفي هذه المرحلة ينبغي بيان المتغيرات المستقلة والتابعة الداخلة في الإنموذج، اذ يمثل الانفاق العام المتغير المستقل و معدل البطالة المتغير التابع، وذلك وفقا للدالة الاتية: $Y = \text{معدل البطالة}$ ، $X = \text{الانفاق العام}$

$$u = f(\text{exg})$$

ثانيا : عرض النتائج القياسية وتحليلها

1- اختبار السكون

سيتم هنا الاعتماد على اختبار جذر الوحدة لفيلبس براون PP من اجل بيان مدى سكون متغيرات البحث من عدمه ، اذ تشير بيانات الجدول (4) الى وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغيرين محل البحث عند مستواهما الاصلي، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص بعدم سكون السلسلة الزمنية ، وهذا ما تؤكده قيمة Prob ، إذ كانت اكبر من (5%) عند مستواهما الاصلي. وعند اخذ الفرق الأول لهما نجد سكونها ، إذ كانت قيمة Prob اصغر من (5%) . وعليها فانها متكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$.

الجدول (4) نتائج اختبار PP للمتغيرات النموذج

نتائج اختبار PP						
المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
$\text{exg} \sim I(1)$	0.31	0.15	0.07	0.009	0.061	0.000
$u \sim I(1)$	0.21	0.19	0.05	0.02	0.08	0.001

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

*تم استعمال أسلوب القيمة الاحتمالية (Prob) ووفقاً له تكون المعلمة معنوية اذا كانت قيمة (Prob) اصغر من (0.05) ، وهذا يدل على خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة والعكس صحيح .

2 - نتائج اختبار التخلف الزمني حسب معيار (akaik) (aic)

يتضح من نتائج المعايير المستخدمة في تحديد التخلف الزمني الامثل في جدول (5) إلى أن التخلف الامثل هو (2) .

الجدول (5) نتائج اختبار تحديد التخلف الزمني الامثل للمتغيرين الانفاق العام ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: U EXG						
Exogenous variables: C						
Date: 01/01/20 Time: 21:34						
Sample: 2003Q1 2015Q4						
Included observations: 45						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-430.3222	NA	758106.0	19.21432	19.29461	19.24425
1	-328.4696	190.1247	9798.252	14.86532	15.10621	14.95512
2	-302.2908	46.54016*	3661.688*	13.87959*	14.28107*	14.02926*
3	-301.9794	0.525919	4328.029	14.04353	14.60560	14.25306
4	-301.0068	1.556186	4980.349	14.17808	14.90074	14.44748

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9 .

يشير الرمز (*) إلى التخلف الامثل حسب معيار (AIC) (Akaike)

3 - نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن – جيسليوس

بعد معرفة سكون المتغيرات وتحديد درجة تكاملها وتخلفها الامثل ، يمكننا اجراء التكامل المشترك بينها حسب اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ، والذي يؤكد على ان فرضية العدم (H_0) والقائلة بعدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين المتغيرات محل الدراسة، بينما تبين الفرضية البديلة (H_1) وجود العلاقة التكاملية وعلى الامد الطويل بين تلك المتغيرات. ويتم ذلك عبر الاعتماد على اختباري الأثر و القيمة العظمى .

توضح نتائج الجدول (6) بان هناك علاقة تكاملية طويلة الأمد بين الانفاق العام ومعدل البطالة ، إذ يشير اختبار الأثر الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين لان قيمة Prob والتي بلغت (0,003) ذات معنوية احصائية كونها اقل من (5%) عند مستوى معنوية (5%) . مما يؤكد ذلك على رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين هاتين المتغيرين . في حين جاء اختبار القيمة العظمى معززا لنتائج الاختبار الاول اذ التوصل إلى النتيجة نفسها ، وان قيمة Prob (0,03) وهي ذات معنوية احصائية كونها اقل صغر من (5%) عند نفس مستوى المعنوية المذكور(*) ، أي القبول بالفرضية البديلة، وهذا ما أكدته ايضا اختبار سببية كرانجر الذي دل على وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من الانفاق العام الى معدل البطالة باستعمال تخلف زمني (2) ، إذ بلغت قيمة Prob (0,02) وهي ذات معنوية احصائية كونها اقل من (5%) ، مما يؤكد ذلك على رفض

(*) تم تأكيد هذه النتيجة باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك ، ينظر في ذلك الملحق (1)

قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للسنة [2003 – 2015]

فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة وكما موضح مبين ذلك في الجدول (7). كما أن هذه النتيجة تعزز ما توصلت اليه الباحثة في الجانب التحليلي من البحث .

الجدول (6) نتائج اختبار جوهانسن – جيسليوس للتكامل المشترك للمتغيرين الانفاق العام ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي

Date: 01/01/20 Time: 21:30 Sample (adjusted): 2003Q4 2015Q1 Included observations: 46 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: U EXG Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.283049	22.86478	15.49471	0.0032
At most 1 *	0.151523	7.558364	3.841466	0.0060
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.283049	15.30641	14.26460	0.0341
At most 1 *	0.151523	7.558364	3.841466	0.0060
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9 .

الجدول (7) نتائج اختبار سببية كرانجر بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي

Pairwise Granger Causality Tests Date: 01/01/20 Time: 20:14 Sample: 2003Q1 2015Q4 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXG does not Granger Cause U	47	4.19523	0.0218
U does not Granger Cause EXG		0.47319	0.6263

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9 .

4 - نتائج اختبار VECM

يتضح من الجدول (8) بأن قيمة معامل تصحيح الخطأ (C1) والبالغة (- 0,139) هي سالبة وذات معنوية احصائية، إذ بلغت قيمة Prob (0,002) وهي اقل بكثير من (5%) ، مما يدل على وجود علاقة تكاملية قصيرة المدى بين المتغيرين محل الدراسة^(*). وهذا يعني قبول الفرضية البديلة وأن الانفاق العام يؤثر على معدل البطالة ، كما تدل قيمة معامل تصحيح الخطأ على تصحيح ما نسبته (13%) من الاختلال في الاجل القصير في المتغير التابع وصولاً إلى التوازن في الأمد الطويل. اما عن المعلمات قصيرة المدى الاخرى ، فنرى عدم معنوية المعلمات (C3,C4,C5,C6) وذلك بدلالة Prob الاكبر من (5%) ، في حين نرى معنوية المعلمة (C2) بدلالة قيمة Prob . وان قيمة R^2 هي (61%) وهذا يعني ان ما نسبته (61%) من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة تعود الى الانفاق العام وما يتبقى يعزى الى متغيرات اخرى وهذه النسبة مقبولة من الناحيتين الاحصائية والاقتصادية ، كذلك الانموذج ككل يعد معنوي وذلك لان قيمة (f- statistic) Prob اقل من (55) اذ بلغت (0,000) ، مما يعني امكانية الاعتماد على نتائج النموذج احصائياً واقتصادياً.

الجدول (8) نتائج اختبار VECM للعلاقة قصيرة المدى بين الانفاق العام ومعدل البطالة في العراقي

Dependent Variable: D(U)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 01/01/20 Time: 21:44				
Sample (adjusted): 2003Q4 2015Q1				
Included observations: 46 after adjustments				
D(U) = C(1)*(U(-1) + 0.107576808134*EXG(-1) - 1.21778856033) + C(2)				
*D(U(-1)) + C(3)*D(EXG(-1)) + C(4)*D(U(-2)) + C(5)*D(EXG(-2)) + C(6)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.139123	0.042996	-3.235726	0.0024
C(2)	0.634263	0.143291	4.426404	0.0001
C(3)	-0.000462	0.014091	-0.032808	0.9740
C(4)	-0.106779	0.134603	-0.793288	0.4323
C(5)	0.008040	0.015926	0.504857	0.6164
C(6)	0.060280	0.377713	0.159592	0.8740
R-squared	0.613324	Mean dependent var	0.073913	
Adjusted R-squared	0.564990	S.D. dependent var	3.854503	
S.E. of regression	2.542249	Akaike info criterion	4.825083	
Sum squared resid	258.5212	Schwarz criterion	5.063601	
Log likelihood	-104.9769	Hannan-Quinn criter.	4.914433	
F-statistic	12.68917	Durbin-Watson stat	2.032740	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews9 .

(*) تم تأكيد هذه النتيجة باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك ، ينظر في ذلك الملحق (1)

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

أ - هناك اتساق ما بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الاستثماري العام ، إذ يزداد مع زيادة الأسعار وينخفض بانخفاضها .
ب - هناك ضعف كبير في اتساق تقلبات اسعار النفط مع الإنفاق الجاري ، إذ إن انخفاض أسعار النفط لا يؤثر عليه بشكل كبير بسبب ضعف مرونته اتجاه الاخير ، لذلك تلجأ الحكومة في حالة انخفاض الإيرادات إلى تأمينه عن طريق الاقتراض وكذلك اتباع سياسة المناقلة بين النفقات .
ج - ان السياسات الحكومية الانفاقية التي تبنتها والبرامج الإصلاحية بعد عام 2003 والتي تهدف إلى زيادة أعداد العاملين في أجهزة ودوائر الدولة بنحو عام والأجهزة الأمنية بنحو خاص كذلك تزايد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق دور كبير في انخفاض معدلات البطالة
ت - اكدت النتائج القياسية على صحة فرضية البحث وان الانفاق العام له دور كبير في التأثير على معدل البطالة في العراق ، اذ اثبتت وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرين وفقا لاختبار التكامل المشترك بالمنهجيتين فضلا عن وجود علاقة سببية قصيرة الاجل وباتجاه واحد من الانفاق العام الى معدل البطالة .

2- التوصيات

أ - ضرورة الاقلال من سياسة المناقلة بين النفقات واستخدامها في الاوقات الحرجة جداً ، و العمل على رفع التخصيصات الاستثمارية بما يحقق التوسع في الطاقات الإنتاجية وبناء البنى الارتكازية بوصفها الارضية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب .
ب - ضرورة عدم الاعتماد على سياسات التوظيف في القطاع العام في تقليل معدلات البطالة والاعتماد على القطاع الخاص في استقطاب العمالة من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم له والمشجع لتحقيق الارباح وتوفير مصادر الطاقة التي تعد العامل الاكبر والمثبط في قيام المشروعات بعد الاستقرار الامني والعسكري في البلاد .
ج - تقديم القروض الميسرة الى العاطلين على العمل للقيام بمشروعاتهم مع تشكيل لجان خاصة لعمل الدراسات الجدوى لتلك المشروعات قبل منح الائتمان .
ت - ضرورة تنمية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي لما له من دور كبير في استقطاب اليد العاملة ومن ثم الاقلال من معدلات البطالة فضلا عن تنويع مصادر الدخل للاقتصاد
ث - ضرورة تقييد واعادة النظر بالعمالة الوافدة الى العراق في ظل حجج البطالة التي يعاني منها الاقتصاد .

Measuring and analyzing the impact of public spending on reducing
unemployment in Iraq (2003-2015)

Dr.Akbal H. Matasher

Mustansiriyah university/ Administration and Economics college /
Department of Economics

Abstract

The unemployment problem represents one of the rooted problems that the Iraqi economy suffered and suffers from, despite the availability of the capabilities of the judiciary or limiting them through the various current and investment spending policies due to their large cosplay role on them, so this research came focusing on the role of public spending in reducing this problem, On the analytical side, the research found that the government spending policies adopted by the government and reform programs after 2003 had a major role in reducing unemployment rates, as these policies aimed to increase the number of workers in state agencies and departments by about a year and the security services by about X Yes, while the results of the standard aspect confirmed that public spending has a major role in influencing the unemployment rate in Iraq, as these results have proven a long-term complementary relationship between the two variables according to the joint integration test of the two methodologies as well as a short-term causal relationship in one direction of public spending To the unemployment rate, while the research recommended the necessity of not relying on employment policies in the public sector to reduce unemployment rates and relying on the private sector to attract employment by creating appropriate and appropriate investment conditions for it and encouraging profits and providing it with the necessary energy sources Which is the biggest factor depressor in the project after the security and military stability in the country. As well as providing soft loans to the unemployed to work for their projects with the formation of special committees to do feasibility studies for these projects before granting credit, as well as the need to restrict and reconsider the expatriate labor in the current unemployment.

Key words : public spending, unemployment, measuring the impact of public spending on unemployment rates in Iraq.